نشاطات التنظيمات الإرهابية الفرنسية

إبّان الثّورة التحريرية (1954 -1962)

د. شرقي الرزقي

جامعة تلمسان

مقدمة:

كان لصمود الشّعب الجزائري، وإصرار أبنائه على انتزاع حرّيتهم من براثن المحتلّ الغاصب بأي ثمن كان؛ أضف إلى ذلك المساندة التّضامنية الواسعة التّي حظِيت بها القضية الجزائرية العادلة في المحافل الدّولية في موازاة الفشل الذّريع الذّي مُنيب به المساعي الفرنسية من أجل إخماد الثّورة الجزائرية، أو تطويقها في الدّاخل والحيلولة بينها وبين العالم الخارجي على أقلّ تقدير، الأثر البالغ في تأكّيد نجاح المشروع الثّوري الجزائري، ودُنوه من شمس الاستقلال رُويدا، رُويدا، حيث عاد ما يفصله عن ذلك في واقع الأمر سوى مسألة وقت لا غير.

الشّيء الذّي أثار غيض وقنوط المتطرفين الفرنسيين، المتمسكين من جانبهم بفكرة "الجزائر أرض فرنسية"، الذين لم يتوانوا من جانبهم في تشكيل أجهزة إرهابية لتكميم الأفواه المتشدقة بكلمة الحقّ، وترويع أفراد الشّعب الجزائري الأعزل كقفزة نوعية في أعمالهم الإجرامية، حيث سلكوا سياسة ذميمة ميؤوسا من نتائجها الواهية، ألا وهي "سياسة الأرض المحروقة"، فحطموا المنشآت القاعدية، وأحرقوا الإدارات، ومراكز الأرشيف العمومية، واغتالوا نُشطاء الثّورة، وأصحاب

الرّأي الجريء من المفكرين، والصّحفيين لا لشيء إلاّ أنهم عبّروا عن آرائهم بحرية تامة تجاه عدالة القضية الجزائرية؛ وعذّبوا، وشرّدوا، ونكّلوا بأفراد الشّعب الجزائري شرّ تنكّيل، وفعلوا ما لا يخطر ببال.

ولأنّ جرائمهم البشعة كثيرة، ووخيمة النّتائج في الْعِرض، والأرواح، والممتلكات بقدر تعدّد وتنوّع تنظيماتهم الإرهابية المشار إليها في الجزء الأوّل من هذه الدّراسة*، فإنّ بحثا قصيرا بحجم البحث الذي بين أيدينا ليس بمقدوره استيعاب كامل تلك الحقائق المروّعة، وعليه نكتفي برصد نماذج لتلك المشاهد الإجرامية المرعبة.

1). الإبادات الشّاملة:

إنّ الإبادات الجماعية التّي اقترفها الاحتلال الفرنسي الغاصب في حق الشّعب الجزائري ليست وليدة الثّورة فحسب، وإنّما هي سلوك عُدواني معهود في تصرفاته غير الإنسانية منذ بداية الاحتلال. فالتّاريخ يشهد على ذلك بأمثلة كثيرة لعلّ من أقدمها مذبحة قبيلة "العوفية" في (06) أفريل (1830)، التّي قادها اللّواء "روفيجو"، والذّي تملّكه الغرور جرّاء فعلته الشّنيعة فراح يطنب، ويفتخر برواية تفاصيلها المفجعة من غير خجل[1].

أمّا عن أَطراف هذه المجازر على الإطلاق، فأعتقد بأنّها تلك المجزرة الْمُقترفة في زمالة الأمير عبد القادر بـ "تاقدمت" التّي قال عنها العقيد الإنجليزي "اسْكوت" (SCOTT) في مذكراته الشّخصية حول مدّة إقامته في صفوف جيش الأمير عبد القادر خلال عام (1841)م ما نصّه بالحرف الواحد: "لقد شاهدتُ من أهوال الحروب، وعاينت رُفقاء السّلاح الأعزّاء يسقطون بجنبِ، ولكنّني كنت أعتبر ذلك دَوْما من أقدار الحروب، غير أنّ الفظائع التّي أُرتكبت في حقّ الأبرياء العزّل [بالجزائر] أمورا يقشعرّ منها جلدي[2].

ثم ينتقل إلى سرد تفاصيل تلك المجزرة الطّريفة التّي ارتكبتها القوات الفرنسية عقب تهديم، وتخريب مدينة تاقدمت، عاصمة دولة الأمير عبد القادر آنذاك، حيث قال بصخرية لاذعة، تُعفّر أنف الفروسية الفرنسية في التّراب: "كانت تقاليد الحروب المُتبعة في إسبانيا هو مكافأة أفراد الجيش المنتصر في المعارك الحاسمة، أو أثناء فتح إحدى مدن العدوّ بمنحه ميدالية تذكارية، تخلّد ذكرى انتصاره. ولو طَلب منّي ملك فرنسا "لويز فليب"❖ كيفية مكافأة جيشه (الباسل) عقب الحملة التّي شنّها على تاقدامت لنصحته بإعداد ميدالية تذكارية، تُنقش على أحد وجهيها عبارة "تاقدمت 25 ماي"،

وعلى الوجه الآخر صورة كلب يلفظ أنفاسه الأخيرة، وهو معلّق في مدخل القلعة".

"فهذا الكلب سيكون الرّمز الوحيد الذّي يؤكّد بسالة الجيش الفرنسي الذّي لم يجد في المدينة بشر يمكن صبّ عليهم جام غضبه، وإرواء عطشه للذّبح باستثناء شيخ طاعن في السّن قد منعته إعاقةٌ حركية من النّجاة بجلده، فلم يتوانَ الفرنسيون عن ذبحه ببشاعة. الشّيء الذّي حتّم على الجيش الفرنسي صبّ كامل غضبه على الكلاب السّيئة الطّالع. فقد راحوا يمعنون فيها قتلا، وقد قُمت بعدِّ الكلاب التّي قتلها الفرنسيون في الشّوارع، وفي ضواحي المدينة فبلغ عددُ ما شاهدته خمسين (50) كلبا[3].

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل بحق على بسالة الجيوش الفرنسية التّي كانت ترفض ملاحقة جيوش الأمير في الجبال، وتفضّل الانتقام من الكائنات الطّائشة المسكينة بأمر من قادة سامين في مستوى اللّواء "بوجو"، زعيم هذه الفضيحة.

وأمّا عن أثخن تلك المجازر فإنّها من دون شك مجزرة (08) ماي (1945)م الرّهيبة. والتّي راح ضحيتها خمسا وأربعين (45) ألف شهيد بمدينة سطيف، وقالمة، وخرّاطة، لا لشيء إلاّ أنهم

نزلوا إلى الشّوارع لمباركة انتصار الحلفاء عن دول المحور في الحرب العالمية الثّانية، ومطالبة فرنسا بتنفيذ وعدها الكاذب، الذّي اَلتزمت من خلاله بمنح الاستقلال للجزائريين عقب انتهاء الحرب الكونية الثّانية. فردت عليهم بالبطش والتّنكيل، والإبادة بلا شفقة ولا رحمة، وحدث ما حدث.

غير أنّه من سوء حظّ الجزائريين في ذلك الوقت تزامن حدوث هذه المجزرة الرّهيبة مع حدث نهاية الحرب العالمية الثّانية الشّيء الذّي صرف عدسات كاميرات الصّحافة الدّولية، وكذا اهتمامات رجال السّياسة والإعلام إلى تقييّم خسائر الحرب الكونية، وكذا متابعة مجريات النّظام الدّولي الجديد بشغف كبير. والذّي باشرته الولايات المتحدة بوصفها المنتصر الأول والأخير في هذه الحرب بغرض إعادة صياغة العلاقات الدّولية على نحو يخدم مصالحها الخارجية أكثر فأكثر، فكان اجتماع مدينة "بريتون وُودز" لضبط معالم، ودواليب النّظام الدّولي الجديد المقترح، وذهبت معه أخبار مجزرة الجزائر في مهب الرّيح.

ومهما كان من أمر، فإنّ جميع هذه النّماذج التّاريخية تؤكد بأن المجازر الجماعية التّي اقترفتها أيادي آثمة في غيّاب

وازع الضّمير الحيّ، والمُخَدرة بأسطورة الإبادة الشّاملة للشّعب الجزائري في سبيل تحرير موطن جديد للأوروبيين بمنطقة شمال إفريقيا، وبالتّالي ترسّيخ أقدام الاحتلال الفرنسي بالجزائر إلى الأزل. ولذلك ليس من الغرابة في شيء إذا ما تعدّدت، وتكرّرت مثل هذه المجازر الرّهيبة بذات الطّريقة، ولكن بشكل أكثر دموية أثناء ثورة التّحرير، التّي كان من أبشعها في تقديري الخاصّ مجزرة ملعب مدينة سكيكدة في (20) أوت (1955)م، حيث سنكتفي بذكرها كأنموذج حيّ على ذلك.

إذ تعود تفاصيل وقائع هذه الفاجعة الملّمة بسكان مدينة سكيكدة إلى محاولة انتقام القوّات الفرنسية من الأهالي العزّل كرد فعل عنيف، وسريع على الهجمات البطولية التّي خاضها الزّعيم الثّوري "يوسف زيغود" قائد المنطقة في واضح النّهار برفقة إخوانه المجاهدين، حيث حاصرت القوّات الفرنسية الأهالي بداخل المدينة، ثمّ شرعت في جمعهم وحشدهم بميدان الملعب البلدي، وبعدها استقدمت الجرّافات لإعداد لهم مقابر جماعية، وما أن فرغوا من ترتيب ذلك، أمروهم بالهبوط إليها لِينهالوا عليهم بوابل من رصاص رشّاشاتهم المسدّدة عليهم من كلّ جهة، وفي نهاية المطاف تمّ تسوية التّراب عليهم بالجرّافات مرّة ثانية، وكأنّ شيئا لم يحدث[4].

وقد أدلى السّيد "هورن"، أحد الجنود الفرنسيّين المشاركين في اقتراف هذه المجزرة قائلا: "كانت تعليمات قادتنا صارمة للغاية حيال توقيف كلّ الأهالي الذّين نصادفهم في طريقنا، وحشدهم في ميدان الملعب. وفي اليوم الموالي وعلى السّاعة السّادسَ (06) صباحا كانت صفوف البنادق الرّشاشة مصوبة نحوهم، وشرعنا في إطلاق الرّصاص على الجميع من غير تميّيز، وبعد عشر دقائق انتهى كل شيء، وكانت أعدادهم هائلة لدرجة استقدام الجرّافة لدفنهم[5].

فيما جاء في برقية مراسل صحيفة "العالم" (le Monde) الفرنسية، وكلّه ذعر، وذهول من هول الصّدمة: "إنّي أكرّر ما شاهدته!! لقد رأيت كلبا مربوطا، سرعان ما بدأ في النّباح عند استئناسه بنا، وصوت نباح كلب آخر في الضّفة الأخرى من الطّريق، وشاهدت دجاجا ينقر بين الجثث بكلّ وداعة، وقد ميّزت على غرار بقية زملائي الصّحفيين جُثث الأطفال دون العاشرة من العمر بسهولة تحاذي جثث الكهول.

ولكن دعوني أعرض لكم بعض الأمثلة: فتاة جاثمة على ركبتيْها، ورأسها ممسوكة بين ساعديها؛ شيخ برفقة ثلاث نسوة مرضعات لا يزلن يمسكن بأطفالهن في أحضانهن؛ وأمّا

بقية السّكان فهم عبارة عن جثث متناثرة بين الألواح. والغريب في الأمر أنّها لا تنبعث منها رائحة العفونة، رغم أنّ حدوث المجزرة كان يوم السّبت 20 أوت، ونحن الآن في يوم الاثنين 22 أوت. كما أنّني تحقّقت كذلك من لون الدّماء المتجمّدة التّي ما تزال حمراء. وأنّ الفوضى كانت ضاربة أطنابها، ممّا يؤكّد على أنّ الأهالي كانوا يحملقون في جميع الاتجاهات أثناء المجزرة[6].

2). اختراق الثّورة ومحاولة تفجّيرها من الدّاخل:

قرّر "بيار مارسيي" اختراق تنظيم الثّورة، ومحاولة تفجيرها من الدّاخل، وقد اشتدّت رغبته الجامحة أكثر، فأكثر أمام الانتصارات التّي أحرزتها الثّورة بالدّاخل والخارج، ولا سيما في عام (1957)م الذّي أصبح يُعرف بسنة الجزائر في هيئة الأمم المتحدة ب. حيث شرع في تشكّيل جيش من أبخس الخونة، والمغلوبين عن أمرهم من الجزائريّين لمناهضة إخوانهم المجاهدين في صفوف جيش التّحرير الوطني، رغم أنّهم كانوا يحملون العلم الجزائري ظاهريا بغرض التّغطية، وتمويه الشّعب، وبقية الثّوار المرابطين في قمم الجبال، المتربصين لهم في الوهاد السّحيقة ساعة تحركهم من مكان لآخر، وكذا أثناء تنفيذ عملياتهم الإجرامية الخسيسة[7].

ونصّب على رأس هذا اللّفيف المهجّن أحد كبار خونة الثّورة المسلحة "محمد بلونيس[8]. وراحت المخابرات الفرنسية تعظم من شأنه كالمنطاد الممتلئ بالهواء، وتدعُو له في أوساط الشّعب الجزائري على أنّه الزّعيم الأوّل للقوّات المسلحة الجزائرية. وأنّ تنظيمه العسكري هو "الجيش الوطني الشّعبي الجزائري"، حسب مؤرّخ الثّورة "محمد حربي"، الذّي أورد وثيقة تاريخية في مجموعة أرشيفه المنشور حول ثورة الفاتح نوفمبر (1954)م بهذا الخصوص، والتّي تتضمّن حتّى حجم وعُدّة هذا التّنظيم المعادي للثّورة التّحريرية[9].

وبالغت في تدعيمه اللّوجستيكي، وتمديد نفوذه الجغرافي لإراحة الجيوش الفرنسية، وتأمّين لها طُرق الانتقال البرّي من هجمات المجاهدين المتربصين لها في كلّ مكان، والعمل على جعله أكبر قوّة من خصومه المجاهدين في منطقته قدر المستطاع.

وبالفعل استطاعت المخابرات الفرنسية، وبالتّنسيق مع قوات الجيش الفرنسي دائما إقطاعه المنطقة السّهبية الممتدة بين غرداية، والأغواط، وبوسعادة، وسيدي عيسى. ولم يكن هذا الاقتطاع عشوائيا، ولا من قُبيل الصّدفة، وإنّما جاء نتيجة حسابات إستراتيجية دقيقة. فقد لاحت في الأفق بوادر ثروات

الصّحراء وفي مقدمتها البترول الذّي أسال لعاب كلّ الفرنسيّين[10]. ولكن جميع الطّرق المؤدّية له تمرّ على أراضي إمّا سهبية، وإمّا قاحلة تماما، وعلى رأسها المنطقة التّي منحت للخائن "محمد بلونيس" الذّي قُلّد في مثل هذه الظّروف رُتبة "اللّواء" رجما بالغيب.

تلك المنطقة التّي تعدّ بحق بوّابة الصّحراء الجزائرية المترامية الأطراف. وهو الميدان الذّي تتراجع فيه خبرة قتال الجيوش الفرنسية إلى مستويات دنيا، ولا سيما منها خطة حرب العصابات القائمة على الكرّ والفرّ بسرعة البرق، وهي التّقنية التّي لا يجيدها غير العرب منذ أزمان غابرة طويلة، إن لم نقل اختصاصهم المفضل.

فسلكت فرنسا في هذا الشّأن سياسة "الحديد بالحديد يفلح"، أي تكوين جيش من الأهالي أنفسهم لأنهم يعرفون بعضهم البعض جيّدا. وبالفعل فقد خاض هذا الجيش الهجين عدّة عمليات غدر شنيعة ضد أفراد جيش التّحرير الوطني، ومناضلي جبهة التّحرير بلا هوادة، ولكن ما أن وصلت أولى شُحنات السّلاح من الخارج إلى المنطقة الثّورية الثّالثة، حتى هبّ "كريم بلقاسم" إلى منازلته بشراسة[11].

ومن سوء حظّ هذا الخائن أنّه كان يعتقد بأنّ العمليات الإرهابية المقترفة من طرف المخابرات الفرنسية باسم جيشه الوهمي هو من أعماله البطولية الخاصّة، وظنّ بأنه أصبح أسدًا ضاريا لا يُقهر، فراح يملي شروطه الخيالية على الجيش، والمخابرات الفرنسية التّي رسمت له مخطط حذفه مُسْبقا. فقامت "السّديك" بالحكم عليه بالإعدام، والتّخلص منه إلى الأبد، وأسندت تنفيذ المهمة إلى فرقة خاصّة اِلتحقت بقيادته، حيث نفذت فيه حكم الإعدام على مرأى، ومسمع مساعديه المقربين خلال شهر جويلية عام 1958م[12]. وكذلك كان جزاء الخائنين. واستراحت الثّورة الجزائرية بموته من شرور ضرس مسوس كان ينخر أطراف مشروعها الطّموح.

3). قَطْع عمليّات الدّعم اللّوجستيكي ومطاردة أعضاء الوفد الخارجي عبر العالم:

بدأت أولى شُحنات السّلاح الحربي تتوافد من الخارج على الجزائر مع نهاية عام 1955م، ولو أنّ معظمها كان قديما صرّف النّظر عن تلك الشّحن القادمة من الدّول العربية الشّقيقة على سبيل الهبة والإعانة، أو تلك المقتناة من الأسواق السّوداء بالعواصم الأوروبية. فقد كان معظم هذه القطع من تلك النّماذج

التّي استخدمت في الحرب العالمية الثّانية (1939 - 1945)م من قبل.

وفي الوقت الذّي انقضت فيه السّنوات الثّلاث الأولى من الثّورة بأزمة خانقة في مجال الدّعم بالأسلحة والذّخيرة، استطاعت الثّورة الجزائرية تجاوز هذا الامتحان الصّعب، واكتسبت لنفسها أصدقاء، ومتعاطفين مخلصين عبر العالم، وأصبحوا رهن إشارتها لتزويدها بأحدث ما يُتداول في سوق الأسلحة آنذاك. وما أن حلّت سنة (1958)م، حتّى عاد أفراد جيش التّحرير الوطني في الدّاخل يحوزون الرّشاشات الآلية، والشّبه الآلية بمختلف العيارات، والمدافع الخفيفة، والثّقيلة على قدم المساواة، شأن مدافع "البازوكَا"، ومدافع "المورتي"، بل كانت بعض التّقارير السّرية تفيد بأنّ جيش التّحرير الوطني كان في متناوله اقتناء طائرات "بيركب"، أحدث طائرات الاستطلاع، والكشف العسكري في ذلك الوقت، وهي الطّائرات التّي لم يبدأ تسويقها بشكل علني إلاّ مع مطلع سنة 1959م[13].

وقد كان دخول هذه الأسلحة بكمياتها الهائلة إلى داخل التّراب الوطني عبر أربعة منافذ رئيسية هي: الحدود اللّيبية الجزائرية[14]، وشريط الحدود الجزائرية التّونسية، وكذا

الحدود الجزائرية المغربية، إضافة إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط. كما كانت مصادرها هي الأخرى متنوعة وكثيرة، كالدّول الأوروبية بمعسكريْها الشّرقي، والغربي، ودول سكان القارة الآسيوية بدءً بالدّول العربية الشّقيقة في الشّرق الأدنى والأوسط، وانتهاءً بالصّين في أقصى شرق العالم[15]. وتخطّت بذلك الثّورة عقبة أزمة الأسلحة والذّخيرة التّي اعترتها مع بداية انطلاقتها بلا رجعة[16].

ولعلّ ما هو جدير بالتّذكير في هذا المقام هو أنّ هذا المسعى الباهر لم يكن سهل المنال، كما قد يتصوّر البعض، بل كان من أعسر رهانات الثّورة على الإطلاق، وقد كلّفها تضحيات وخسائر جسام في الأرواح، والأموال والعتاد، ولا سيما بعد إقامة الأسلاك الشّائكة الملغمة، والمكهربة عبر الحدود البرية الجزائرية شرقا وغربا، وكذا حقول الألغام المزروعة تحت الماء إلى الآن في سواحل البحر الأبيض المتوسط منذ الحرب العالمية الثّانية لتفادي عمليات الإنزال البحري السّرية للقوى المتصارعة، المحتملة الوقوع خارج الموانئ الرّئيسية بمنطقة شمال إفريقيا.

أ). نشاطات تنظيمات "السّديك" عبر عواصم الوطن العربي والقارة الأوروبية:

توسّع نشاط تنظيمات "السّديك" المبينة في الجزء الأوّل من هذه الدّراسة إلى شمل كلّ المناطق المحتملة لإقامة، أو مرور الوفد الخارجي للثّورة بها، ومطاردته حيث حلّ، قصد تفويت عليه فرصة عقد صفقات الدّعم اللّوجستيكي، وكسب التّأييد السّياسي والدّبلوماسي من بقية أمم العالم المناشدة للسّلام الدّولي. حيث سارعت إلى فتح مكاتب محلّية وجهوية، وإقليمية لأفراد شبكاتها المندسّة في المدن الكبرى، والعواصم المغاربية، والعربية، والأوروبية، ولا سيما منها دول أوروبا الغربية على وجه الخصوص.

فقد شمل نشاطها إسبانيا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، وسويسرا، والمغرب الأقصى، وتونس، وليبيا، ومصر، وسورية، والعراق، وغيرها. وقد سمح لها نشاطها الحثيث الوصول إلى حقائق تؤكّد عقد الملك اللّيبي "إدريس السّنوسي" صفقات شراء الأسلحة لصالح الثّورة الجزائرية، وتحققت من جانب آخر بأنّ أحد تُجار الأسلحة الألمان "أوطو شلوتير" بأنّه هو صاحب الصّفقة، وقد دلّ على ذلك تصاعد أرصدة حساباته البنكية بفعل تحويلات مالية تأتيه من مصادر ليبية في عقب قيامه بشحن

مجموعة من رشاشات "الموزار" الألمانية الصّنع نحو ثوار الجزائر[17].

عند هذا الحدّ تقدم منه أعضاء الشّعبة السّابعَة في "السّديك"، ونصحوه بالإقلاع كُلّية عن هذا العمل، فلم يعبأ بتهديداتهم، وواصل عمله الجريء بشكل طبيعي، فعاودت المخابرات الفرنسية الاتصال به مرّة ثانية، ولكن في هذه المرّة حاولت استدراجه إلى صفها، وتأليبه عن صفّ الثّورة الجزائرية، وأشارت عليه بمواصلته تزوّيد الثّورة الجزائرية بشُحن الأسلحة والذّخيرة بأمانٍ، ولكن في مقابل ذلك عليه بتبليغ "السّديك" في كلّ مرّة عن حجم الشّحنة، ومسلكها، ووقت وصولها، ومكان استلامها، واسم المسؤول المكلّف باستقبالها[18].

وبذلك يكون كلا الطّرفين رابحا في الصّفقة باعتبار أن التّاجر الألماني يستلم ثمنه مع شحن آخر قطعة في المركب المستأجر لذلك، وفي مقابل هذا تكون المخابرات الفرنسية قد وضعت يدها على إحدى منابع الدّعم اللّوجستيكي للثّورة، أو على الأقلّ اتّقاء شرّ هذا الأخير في منظورهم الخاصّ إلى الأبد بوضعه تحت رقابتهم الشّديدة.

وقبل أن يغادره الوفد المفاوض من مكتبه الخاصّ بـ "هامبورغ" طلب منه أخذ مُهلة للتّفكير الجيّد، وفي موازاة ذلك دسّ له عبوة ناسفة موقوتة في مكان جلوسه فلم ينتبه إليها التّاجر الألماني، وما كادت تمضي بضع سُويْعات عن مغادرة الوفد الفرنسي المفاوض حتّى انفجرت القنبلة، وأودت بحياة أحد زبناء التّاجر. ثم توالت عليه التّهديدات، والمضايقات بسبب رفضه المقترح الفرنسي، وتعرض لثلاث محاولات اغتيال كاملة وفي كلّ واحدة منها ينج بأعجوبة، ولكن شدّة هذه المضايقات دفعته إلى الاتصال بالوفد الجزائري والإعراب له عن وقف تزويد الثّورة بشكل نهائي ابتداءً من شهر أكتوبر 1957م[19]. فكان له ما أراد، ولعلّ ما يحسب له هو موقفه البطولي أمام تهديدات وإغراءات المخابرات الفرنسية من أجل التّجنّد في صفوفها على حساب ثورة الشّعب الجزائري.

ولكن ما أن انسحب التّاجر الألماني "شلوتير"، حتّى تقدم مواطنه "جورج بوشير" من الوفد الجزائري، وعرض عليه خلافة "شلوتير" المنسحب من مهامه. إلاّ أنّه من سوء حظّه سرعان ما أُغتيل على يد المخابرات الفرنسية بتلغيم محرّك سيارته التّي انفجرت به وهو في أحد شوارع "فرانكفورت" عقب عقده أوّل صفقة تجارية مع الجزائريين، وذلك صبيحة 03 مارس 1959م[20].

بعد ما كشفت "السّديك" أمر تعامله مع الثّورة، والتقائه بالسّيد "عبد الحفيظ بوصوف" عدّة مرّات بمدينة طنجة المغربية مكان إبرام اتفاق الصّفقة الأولى بين الطرفين، والذّي يقضي بتزويد الثّورة الجزائرية بسبعة (07) ملايين خرطوشة فيما يخصّ الذّخيرة، وبضع مئات من الرّشاشات الآلية. إلاّ أنّه مع الأسف الشّديد كان توقّيع هذا الاتفاق تحت عيون "السّديك" التّي لا تنام، حيث أمهلت التّاجر حتّى عاد إلى موطنه، وجمع البضاعة المطلوبة منه، وتأجير لها سفينة تشكوسلوفاكية لشحنها نحو ميناء النّاظور المغربي على أن تنقل من ثم برّا نحو الجزائر، وما أن فرغ من كلّ هذه التّرتيبات حتى وصله طرد صغير إلى مقرّ مكتبه بفرانكفورت.

ولما فتحه كانت المفاجأة الكبيرة، ثابوت صغير منحوت على الخشب بدون أي كتابة، أو إشارة أخرى، فلم يفهم فحو الرّسالة إلاّ بعد سقوط تلاكس عاجل فوق مكتبه يحمل له خبرا مفجعا، مفاده انفجار باخرة تشيكية تسمى "بروخا بروخا" في مضيق جبل طارق، أي الباخرة المُستأجرة لإيصال شحنة السّلاح إلى شاطئ النّاظور بالمغرب الأقصى، فنزل مذعورا من مكتبه نحو سيارته المتوقّفة بالشّارع، وما أن ركبها، وأدار مفتاح المحرّك حتّى حلّت به الكارثة، ووقع ما وقع.

وقد دلّت الوثائق الأرشيفية السّرية المتعلّقة بالحكومة الفرنسية، المنشورة لاحقا على أنّ تفجير السّفينة التّشيكية بمضيق جبل طارق، ورسالة الثّابوت إلى التّاجر الألماني، وكذا تفخيخ سيارته الخاصّة، كلّها من أعمال السّفاح "لو اروَا مارسال"، المدعو "فان فيل" على حدّ قول مصطفى العلوي[21].

وما دمنا بصدد التّحدّث عن نشاط المخابرات الفرنسية على محور ألمانيا الغربية، والمغرب الأقصى، يمكننا إضافة نشاطات مؤسسة "جالفي أندري" (Gelfi Andre) للصّيد البحري بسواحل المغرب الأقصى، المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، حيث كان هذا الأخير في بداية أمره ضابطا عاديا بالجيش الفرنسي، وقد شارك في حرب "الهند - الصينية" (الفيتنام)، ولمّا وضعت الحرب أوزارها هناك، كفّ عن الخدمة العسكرية، والتحق بسلك المخابرات الفرنسية التّي أنشأت له مؤسسة صيد وهمية، وترتيب له الأمور لإقامته الدّائمة بمدينة طنجة المغربية، أين ظهر بوجه رجل أعمال أوروبي كبير، وقد ساعدته حنكته التّجريبية، ولباقته الدّبلوماسية من التّوغّل في صفوف أصحاب القرار النّهائي بالمغرب الأقصى، الشّيء الذّي مكّنه من الظّفر بمعظم الصّفقات التّجارية التّي كانوا يعقدونها مع الأجانب.

وترسّخت أقدامه هناك لدرجة أنّه أصبح يحضر ولائم الأهالي، ويكسب معرفتهم التّي لم يتمتع بها أجنبي آخر مثله، كما ازداد نفوذه السّياسي الذّي أصبح يؤثر به حتّى على السّياسة الدّاخلية المنتهجة في المغرب الأقصى، وازدادت ثروته، ونما رأس ماله نموّا جنونيا، فعاد يتوفّر على طائرة خاصّة، وأسطول صغير للصّيد البحري، والكثير من المُعدّات البحرية المسخّرة شكلا للملاحة والصّيد، ولمطاردة البواخر، ونصب الكمائن للمراكب الصّغيرة المتسللة إلى الشّواطئ المغربية لتفريغ شحنات السّلاح الواردة للثّورة الجزائرية من الخارج واقعيا[22].

والحقيقة لم تتوقف مجهودات المخابرات الفرنسية في مجال قطْع الدّعم اللّوجستيكي، ومطاردة أعضاء الوفد الخارجي للثّورة الجزائرية عند هذا الحدّ فحسب، وإنما تعدّاه إلى تَعَقُّب خطوات البعثة الخارجية في كلّ مكان تطأه أقدام أعضائها، ولا سيما التّركيز المكثف على أولئك المتواجدين في الأراضي السّويسرية بصفة عامّة، ومدينة "جونيف" موطن البنوك، والسّلام على وجه الخصوص، أين كانت بعض الحسابات البنكية مفتوحة للثّورة الجزائرية تحت أغطية أمنية مختلفة.

فقد أسندت "السّديك" هذه المهمة إلى العقيد "مارسي"، وتنظيمه الآنف الذّكر. والذّي استطاع تجنيد شخصية مرموقة في سلّم القضاء السّويسري. إنّه "روني دُوبْوَا" (Rene De Bois) الذّي كان يشغل منصب وكيل الدّولة، والذّي أقدم على وضع حدّ لحياته عن طريق الانتحار الفضيع بعد فضحه مباشرة من غير أن ينتظر محاكمته.

فقد قدّم خدمات جليلة للمخابرات الفرنسية على امتداد عدّة سنوات كاملة دون أن يُكشف أمره، والتّي كان من أبرزها كشف المستندات البنكية المحوّلة للثّورة الجزائرية، قصد تتبع حركات تنقّلها، وكذا عرض صكوك صفقات شراء الأسلحة من مختلف الدّول الأوروبية لتحديد الجهات المموّلة للثّورة في الخارج.

ومن خلال هذه المستندات البنكية السّرية توصّلت المخابرات الفرنسية إلى كشف النّقاب على تعاون أكبر رجال الأعمال الإيطاليين مع الثّورة الجزائرية، ألاَ وهو "أنريكو ماتيي" (Erico Mattel)، المدير العام للشّركة الإيطالية الخاصّة لتكرير البترول "إيني"، والذّي ناضل من قبل في سبيل إنشاء كيان بترولي بعيد عن نفوذ أيدي الإمبريالية قبل ميلاد المنظمة البترولية للدّول المنتجة، والمصدّرة للنفط (OPEP)، حيث أبرم هذا الأخير

عقدين مع الجزائريين، كان الأوّل منهما ينصّ على بناء أوّل مصفاة لتكرير البترول بالجزائر عقب الاستقلال مباشرة، والثّاني يقضي بدفع مُسبقات الاتفاق الأول على النّحو الآتي: قيام "انريكو" بتحوّيل المبلغ المتفق عليه حول مسبقات الدّفع إلى حسابات شركة "أنتار أرمكو" (Inter Armeco) لصنع الأسلحة في مقابل قيام هذه الأخيرة بتصدير منتجاتها للثّورة عبر مدينة "جينوة" الإيطالية[23].

فسارعت المخابرات الفرنسية إلى وقف الصّفقة، واتصلت برجل الأعمال الإيطالي عن طريق القنوات الدّبلوماسية بوصفه شخصية مرموقة، تحظى باحترام كبير لدى الرأي العام الإيطالي، غير أنّ هذا الاتصال الدّبلوماسي لم يكن في واقع الأمر إلاّ إنذارا في قالب مهذّب، وعيّنت السّديك" أحد ضباطها للدّخول في خدمة "انريكو" كميكانيكي لطائرته الخاصّة بغرض تصفيته، إلاّ أن تحفُّظ "انريكو" حال دون ذلك.

عندئذ اكتفى الضّابط بشغل نفس المهمة في مطار إيطالي صغير، كثيرا ما تتردّد عليه طائرة الرّجل المستهدف لقرب موقعه من إحدى مصافي تكرير البترول التّابعة لشركة هذا الأخير، وظلّ الضّابط يترقب إلى يوم 25 أكتوبر 1962م، حيث

حطّت طائرة "انريكو" كالعادة لتزويدها بالوقود، وإلقاء عليها فحص ميكانيكي عادٍ قبل مواصلة رحلتها نحو مدينة "ميلانو" الإيطالية دائما.

فتقدم منها الميكانيكي المزيّف ودبّر لها عطب تقني، ثم عاد أدراجه، وما أن أقلعت الطّائرة من مدرج المطار، واستوت في الجوّ حتّى انفجرت، وتناثرت معها جثّة رجل الأعمال الإيطالي أشلاء في مهب الرّيح، وانتهى معها كلّ شيء[24].

كما توصّلت المخابرات الفرنسية بالتّعاون مع وكيل الدّولة السّويسري المنتحر إلى كشف تعامل أحد تجار الأسلحة السّويسريين مع جبهة التّحرير الوطني، كان يدعى "ليوبولد مارسال"، فما كان لها إلاّ التّخلص منه بطريقة طريفة، ومن غير سابق إنذار، وذلك في يوم 17 سبتمبر 1959م، حيث سقط مصروعا في بهو الفندق الفخم الذّي كان يقيم فيه بجونيف من غير أي دليل يؤكّد عملية اغتياله، ولكن لما نُقل إلى المستشفى، وفُحص جسده بعناية، تبيّن للأطبّاء إصابته بشوكة مسمومة على مستوى القحف، نفخت في اتجاهه بواسطة منفخ عجلات السّيارات العادي[25].

وجملة القول، فإنّ "السّديك" قد قامت في ظرف أقلّ من سنة (1960 - 1961)م بتفخيخ عشرات السّيارات التّابعة لتجّار الأسلحة الدّوليين، الموّلين للثّورة الجزائرية، والذّي كان من بينهم "ألوَا برونر" (Alois Brunner)، أحد الضّباط السّابقين في المخابرات الألمانية "الغاسطابو" (Gestapo) على حدّ قول مسؤول المخابرات الإسرائيلية آنذاك "إسارهارل" (Isser Harel)[26].

ب). القرصنة البحرية في الحوض الغربي من بحر المتوسط:

تمكنت القوّات الأمنية الفرنسية خلال الفترة الممتدة بين (03) ديسمبر (1957)م، و(10) جانفي (1958)م من رصد ثلاثمئة (300) باخرة أجنبية، مرّت في عرض الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، وقد تمّ توقيف منها أربعين (40) سفينة، توقيفا عابرا للاشتباه فيها، أي بأنّها أحد السّفن الناقلة للأسلحة والذّخيرة إلى ثوّار الجزائر، وإرغام ثلاثين (30) سفينة أخرى على التّفتيش القصري، حيث تمّ حجز عشر (10) سفن منها، واقتيادها إلى الموانئ الجزائرية[27].

وخلال الفترة الممتدة بين 18 جويلية و31 أوت 1958م، تمّ رصد عبور 886 سفينة في عرض المياه بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط دائما، حيث تمّ توقيف منها 246 سفينة، توقيفا

عابرا للاشتباه في أمرها، وحمل 118 سفينة أخرى على التّفتيش الإجباري، حيث تمّ حجز واحدة 01 منها. أمّا في العام الموالي، أي 1959م، فقد رصدت القوّات الفرنسية عبور 41300 مركب أجنبي، واعترفت بتفتيشها لـ 12565 مركب، حيث أسفرت عملياتها على حجز منها ثلاثة وثمانين 83 مركبا[28].

وهي في حقيقة الأمر أرقام مذهلة، ولا نعرف بأيّ حقّ إقدام فرنسا على تنصيب نفسها جمركيا للبحر الأبيض المتوسط، والقيام بمثل هذه الأفعال المخلّة بالأعراف الدّولية في هذا الشّأن؟! وهو ما يحتاج إلى وقفة توضيحية قبل الخوض في ذكر، وتعديد بعض نماذج العمليات التّي أثارت زوبعة إعلامية دولية كبيرة*.

فعمليات القرصنة هذه لم تحدث، وتخترق فرنسا العهود، والمواثيق الدّولية المستنّة في هذا الشّأن، وتضرب بها عرض الحائط، لولا تذرّعها بكلمة حقّ أُريد بها باطل، كلمة "الدّفاع عن النّفس"!! فاستنّت لهذا الغرض نصوصا تشريعية داخلية لتبرير ذلك، محاولة منها لإخضاع القانون الدّولي العام، للقانون الدّاخلي الخاصّ بشكل سافر، والذّي لم يلق أي دعم طبعا، إلاّ دعم روّاد الإمبريالية القدماء.

فقد أصدرت مرسوما بتاريخ (17) مارس (1957)م، ينصّ على تمدّيد حدود المياه الإقليمية الجزائرية إلى خمسين (50) كيلو متر في عمق البحر[29]. وهو ما يتنافى كلّية مع القانون الدّولي الذّي أقرّته لجنة القانون الدّولي التّابعة للأمم المتحدة، وأكّده مؤتمرًا "جونيف" السّويسرية على التّوالي (1958)م، و(1960)م، حيث نصّت على: "أنّ الحقوق الدّولية لا تسمح بأن يتجاوز امتداد عمق المياه الإقليمية لأكثر من اثني عشر (12) ميلا"[30]. أي ما يقرب الخمسة عشر (18) كيلومتر في حين نجد المرسوم الفرنسي الآنف الذّكر قد مدّها إلى خمسين (50) كيلو متر في عمق المياه البحرية. أي بإضافة ما يقرب من (32) كلم في عمق مسالك الملاحة الدّولية.

وعقب ذلك صرّح النّاطق الرّسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية خلال مؤتمر صحفي عقده بمدينة وهران الجزائرية مُؤكّدا: "بأنّ فرنسا لن تتردّد في مصادرة كلّ شحنة أسلحة تصادفها في حدود المياه الإقليمية الممتدّة في عرض البحر بعمق خمسين (50) كيلو متر". وهنا قاطعه أحد الصّحفيّين قائلا: "بأنّ أندونيسيا سبق لها منذ شهر، وأن رسمت لمياهها الإقليمية مثل هذه الحدود، فكانت فرنسا أوّل دولة تحتجّ على ذلك وتحتكم في الأمر إلى القانون الدّولي المستن في هذا المجال". فبُهِت النّاطق

الرّسمي، واكتفى بالقول: "الأمر مختلف في الجزائر"[31]. وكأنّ القانون الدّولي يكيل بمكيالين، ويتغيّر بتغيّر المكان!.

وفي نفس السّياق دائما، أصدرت السّلطات الفرنسية أمرية بتاريخ 21 أكتوبر (1956)م، تحثّ الأسطول الفرنسي على القيام بدوريات منتظمة عبر حوض البحر الأبيض المتوسط لمنع وصول أي شحنة سلاح من الخارج إلى الثّورة الجزائرية، وذلك بموجب المادة الرّابعة (04) منه[32]، والتّي تنصّ على ما يلي: "خِلافا لأحكام المادة الرّابع والأربعين (44) من قانون الجمارك، يزداد حدّ منطقة التّفتيش الجمركي على سواحل الجزائر بالنّسبة للسّفن التّي تقلّ حمولتها عن مائة (100) طن على امتداد خمسين (50) كيلومتر في عرض البحر بدل عشرين كيلومتر كما كان محدّدا من قبل"[33].

كما نقلت صلاحيات التّفتيش بموجب المادة الخامسة (05) من ذات الأمرية إلى جهات لم تكن مخوّلة بذلك من قبل، حيث نصّت على ما يلي: "أنّ صلاحيات تفتيش المراكب التّي لا تقلّ حمولتها عن مائة (100) طن هي من اختصاص ضباط وبحارة السّفن الحربية*. أمّا بداخل المنطقة المحدّدة في المادة الرابعة (04)** فهي من اختصاص ضباط الملاحة الجوية، وقادة الطّائرات، والطّوافات، وغيرها من الطّائرات العسكرية

البرمائية، كما يمكن إسناد هذه المهام لأي جهاز آخر تابع للبحرية الفرنسية"[34].

فبمثل هذه القوانين الجائرة، باشرت القوات الأمنية والعسكرية الفرنسية إذا عمليات قرصنتها، شأن إغراق سفينة "دينا"، السّفينة الوحيدة التّي كانت تملكها إمبراطورة إيران"ثريا" آنذاك، والتّي أغرقها الأسطول الحربي الفرنسي في عرض مياه بحر المتوسط في السّادسة عشر (16) أكتوبر من عام (1956)م[35]. والباخرة اليونانية "آتوس" التّي كانت تسير خارج حدود المياه الإقليمية الجزائرية، لمّا باغتتها قوات فرنسا واقتادتها إلى المرسى الكبير بمدينة وهران[36].

وما أن تمّ القبض عليها، حتى صرّح مصدر فرنسي قائلا: "قامت الطّائرة الفرنسية "دو بيمو دان" بالانقضاض على سفينة "آتوس" التّي كشفها ردار الطّائرات البرمائية في عرض المياه الإقليمية"، إلاّ أنّ مرافعات المحاكمة بمحكمة وهران العسكرية، بيّنت عكس ذلك تماما، فقد أكّد محامي الدّفاع بالحجج الدّامغة، وهو يحمل في يمينه مستندات وثائقية على أنّ توقيف هذه السّفينة قد وقع في منطقة "الشّوكات الثّلاث" (Les Trois Fourches)، أي في عمق المياه الدّولية على أساس شاهد،

وليس متّهم، حيث أعاد أمام الجميع رسم مسار سير السّفينة المحجوزة منذ انطلاقتها إلى مكان توقيفها من طرف الفرنسيين إجباريا.

فكان هذا المسار في جملته محاذيا للشّواطئ الإسبانية باعتبار أنّ نهاية الرّحلة ستكون في المغرب الأقصى، وليس أحد موانئ الجزائر كما ادّعت فرنسا، واستدل في ذلك بتوقّفه الاضطراري برأس "الآغا" التّابع للمغرب الأقصى آنذاك، والمملكة الإسبانية من قبل، وهذا باعتراف فرنسا نفسها، فكيف يعقل في نظره عودة المركب إلى السّواحل الجزائرية بعدما اجتازها تماما؟!.

ولكن في نهاية المطاف لم تجد فرنسا بما تردّ به على ادّعاءاتها الباطلة، واضطر رئيس حكومتها "غي مولي" آنذاك للقبول بالأمر الواقع على مضض في تصريح له أمام الجمعية العامة الفرنسية (البرلمان) بتاريخ (25) أكتوبر (1956)م قائلا: "فيما يخص الآتوس سيجد البعض مجالا لإثارة المسائل الحقوقية، وأنا أعترف بأنّه من المحتمل أنّنا قد تجاوزنا ميّاهنا الإقليمية بعض الشّيء"[37].

وما كادت تمضي سنتان عن هذه الحادثة، حتّى تكرّرت العملية بتاريخ 18 جانفي 1958م مع سفينة "سلوفا نيجا" اليوغسلافية، والتّي أُقتيدت بدورها إلى ميناء المرسى الكبير بوهران، غير أنّ التّحرّيات اللاّحقة بيّنت بأنّ توقيفها غير قانوني البتة. فقد انطلقت من ميناء "ريجيكا" قاصدة "نيويورك" الأمريكية، مرورا بالمغرب الأقصى.

وقد اعترضت طريقها السّفن الحربية الفرنسية على بعد خمسة وأربعين 45 ميلا من الشّواطئ الجزائرية، أي في عرض المياه الدّولية، وليس الإقليمية. وما أن تأكّد خبر ذلك لدى شركة "يوغو لينيجا" صاحبة السّفينة حتى سارعت إلى إذاعة بيان صحفي، أكّدت فيه من جهتها حادث استيلاء القوات الفرنسية على سفينتها بداخل المياه الدّولية، وأنّ ضابطا فرنسيا، وأربعة من أعوانه قد صعدوا إلى متن الباخرة، وصادروا جهاز الإرسال اللاّسلكي، قصد منع الاتّصال بأي جهة أخرى، رغم احتجاج رُبّان السّفينة على عدم مشروعية ذلك.

ولم تجد فرنسا كالعادة مُبرّرا يحفظ لها ماء الوجه، فبقيت صحافتها مبهوتة، واكتفت جريدة "لو موند" (العالم) قائلة: "لم يُصرّح أحد بأنّ العملية قد تمّت في عرض مياهنا

الإقليمية، كما أنّ الباخرة "سلوفانيجا" كانت فعلا مُبحرة وفق القانون الدّولي للبحار، وأنّ ما جاء في بيانها الصّحفي صادق وصحيح"[38]. دون أن تؤكّد صراحة بأنّ المسافة الاستثنائية التّي حدّدتها فرنسا بنفسها لامتداد حدود المياه الإقليمية الجزائرية بخمسين 50 كيلومتر في حين مسافة 45 ميلا التّي أوقفت عليها الباخرة اليوغسلافية تعادل نحو 72 كيلو متر.

أمّا الوكالة السّويسرية للأنباء فقد كتبت بتاريخ 27 جانفي 1958م معلّقة عن الحادث: "لقد كانت الشّحنة* نظامية، وقد تحصلت على جميع الرّخص الدّولية المعمول بها في هذا الشّأن. وعلى هذا الأساس وَافق مكتب "فليكس" بزيوريخ على إبرام الصّفقة معها (صفقة بيع الأسلحة)، ومن البديهي طبعا أن يُصرّح بشحنة الأسلحة والذّخيرة بكلّ دقّة وتفصيل، سواءً في بيان الإبحار، أو في بقية الإشعارات الأخرى، ولم يكن هناك شيء يستوجب الإخفاء على الإطلاق"[39].

وأمّا وكالة الأنباء اليوغسلافية فقد قالت بتاريخ 21 جانفي 1958م معلّقة عن ذات الحدث دائما: "إنّنا حيال خرق سافر لحرّية الملاحة البحرية، وعرقلة تعسّفية في وجه التّجارة الدّولية عبر البحر ... وبلغراد تعتبر أنّه ليس ثمة أي اتفاق دولي يخوّل فرنسا، أو أية حكومة أخرى حق توقيف السّفن،

وتفتيشها، وتصادر حمولتها؛ ثمّ إنّ تسليم الأسلحة المحتجزة لم يرد بخصوصه نصّ مانع في الوقت الرّاهن، وليس هناك أي اتفاقية خاصّة بمنع تسليم مثل هذه البضائع إلى المغرب الأقصى"[40].

4). خلفيات اختطاف القادة الثّوريّين الخمسة عام 1956:

أعتقد أن حادث اختطاف القادة الثّوريّين الجزائريين الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956م[41]، يعرفها الكثير لما أحدثته من زوبعة إعلامية وسياسية كبيرة في ذلك الوقت. ولكن من المؤكّد أنّ هناك القليل من الذّين يعرفون خلفيات القرصنة الجوّية الفريدة من نوعها لجملة من الاعتبارات، لعلّ من ابرزها التّعتيم الإعلامي المضاد، الذّي قامت به مختلف القنوات الإعلامية الفرنسية. لذلك نرى من المفيد الرّجوع إلى خلفيات أشهر قصّة قرصنة في تاريخ الاحتلال الإمبريالي المعاصر، ولو باختصار شديد.

فبعد ما نجحت الثّورة في الوصول إلى عتبة هيئة الأمم المتحدة خلال الدّورة العاشرة لجمعيتها العامة عام (1955)م، واكتساب الدّعم السّياسي والدّبلوماسي من الدّول الإفريقية والآسيوية المناشدة للسّلام في العالم قبل ذلك ببضعة شهور،

وبالضّبط خلال فعاليات مؤتمر دول عدم الانحياز بجاكرتا الأندونيسية، تمّ التحاق بقية التّشكيلات السّياسية المتأخرة عن ركب الثّورة بالدّاخل ساعة اندلاعها عام (1954)م، شأن جمعية العلماء المسلمين، وحزب فرحات عباس، وجناح مصالي الحاج، وقبول هذه الأخيرة الانصهار في بوتقة جبهة التّحرير الوطني.

والأكثر من كلّ ذلك عقد مؤتمر الصّومام التّاريخي الذّي أخذت في خضمه ثورة الفاتح نوفمبر شكلها البنيوي النّهائي، واكتمال تنظيمها العضوي، أمام فشل وتراجع مساعي الفرنسيين لإجهاض الثّورة كمحاولة خلق جيش من الخونة لمناهضة الثّورة في عقر دارها، وتوسيع شبكات إستخباراتها لقطع الدّعم اللّجستيكي عن الجزائريين، وتغيّير ترسانة قوانينها الجائرة بغرض انتهاك حرمات القوانين الدّولية في هذا الشّأن، كما مرّ بنا في عنصر القرصنة البحرية، والقيام بارتكاب المجازر الفضيعة في حقّ الأهالي العزّل، شأن مجزرة ملعب سكيكدة عام 1955م.

فجميع هذه المحاولات التّرهيبية أكّدت لفرنسا بأنّ الثّورة الجزائرية وصلت فعلا إلى نقطة اللاّ رجوع، وأنّ عربات قطارها قد انطلقت في خط مستقيم نحو محطة الاستقلال التّي لم يعد يفصله عنها غير بعض الوقت، ليس إلاّ. وهنا تفطنت فرنسا إلى

سلك سياسة "صاحب العصا والجزر" لتدارك الموقف من خلال السّعي إلى عقد مفاوضات مع زعماء الثّورة الجزائرية*، وفي ذات الوقت مواصلة عملياتها الاضطهادية، والتّنكيل بالشّعب الجزائري بلا هوادة.

ومن الطّبيعي أن تكون أولى هذه المفاوضات هي محاولات لجس النّبض، وتأكُّد الفرنسيين من هوية العقول المدبّرة، والشّخصيات الجزائرية القائدة للثّورة عن قرب. ونظرا لكون الوفد السّياسي الجزائري كان مقيما في الخارج بالقاهرة المصرية، قام رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" إلى إيفاد وزير خارجيته "بينو" في غضون شهر مارس من عام (1956)م ليخطب وساطة الرّئيس المصري "جمال عبد النّاصر" لدى زُعماء الثّورة التّحريرية من أجل البحث عن سبُل لتسوية القضية الجزائرية بشكل يُرضي الطّرفين المتخاصمين من غير اللّجوء إلى العنف، أو التّمادي في إراقة الدّماء.

لكن ردّ الرّئيس المصري كان صريحا ومباشرا إلى أبعد الحدود، فقد أجاب محدّثه قائلا: "ليس من حقّي، ولا من حقّ أي شخص آخر التّدخل في شؤون الجزائريين الدّاخلية، أو التّحدّث باسمهم، وأنّ كلّ ما بوسع القاهرة فعله في هذا الشأن

هو العمل على تنظيم لقاء بين ممثلي الحكومة الفرنسية، وممثلي الكفاح الجزائري هنا بالقاهرة".

وبالفعل تمّ اللّقاء بين الطّرفين (الفرنسي والجزائري)، وقد جمعت جلسته الأولى "جوزاف بيجارَا" و" بروس" بوصفهما المبعوثين الخاصين لرئيس الحكومة الفرنسية مع "محمد خيضر" ممثل الطّرف الجزائري، وذلك في 12 أفريل 1956م[42].

وبحكم طبيعة هذه المفاوضات الأولية، والأولى من نوعها على هذا المستوى الرّفيع، لم يكن يُرجى منها تحقيق الشّيء الكثير كما سلفت الإشارة من قبل، إذا ما استثنينا اعتراف الحكومة الفرنسية بقيادة الثّورة، وقَبول الجلوس مع وفدها على طاولة التّفاوض رأسًا لرأسٍ من غير وِساطة بينهما.

وهذا في حدّ ذاته انتصار باهر للثّورة، وتراجع ملحوظ في القرار الفرنسي المتشدّد. الشّيء الذّي شجّع الوفد الجزائري المفاوض على تمسّكه بمطلبه "الرّاديكالي"، ألاَ وهو الاستقلال التّام، ورفض كلّ تسوية شكلية منقوصة، مشابهة لتسوية النّزاع الفرنسي - التونسي، والنّزاع الفرنسي - المغربي آنذاك.

ولما فشلت هذه المساعي الأوّلية، وتحققت فرنسا من تمرّد الثّوار الجزائريين من خلال مطالبتهم بالاستقلال التّام بدل التّسوية السّياسية، خطر ببالها سجن زعماء الثّورة، أو نفيهم بعيدا، ظنًّا منها خطأ بأنّ عزل قادة الثّورة عن بقية أفرادها من شأنه أن يؤدي إلى فشل هذه الأخيرة، والاستسلام في الحال. إلاّ أن تقديرها هذا كان مثل المراهن على حصان فاشل، فهي لم تأخذ بعين الاعتبار الموقف الدّولي المناهض للإمبريالية، كما لم تنتبه إطلاقا إلى تضامن شعوب منطقة شمال إفريقيا مع بعضها البعض، كما يُستشّف ذلك من تطور الأحداث، أضف إلى ذلك سمعة الزّعماء عند الشّعب والثّوار الجزائريين بالدّاخل.

فقد تحيّنت فرصة انتقال الوفد الجزائري المكون من السّادة: أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، وحسين آيت أحمد، ورابح بطاط، ومحمد خيضر[43] إلى الرّباط لملاقاة العاهل المغربي "محمد الخامس" بتاريخ 20 أكتوبر 1956م بغرض إطلاع الملك بانشغالات الجزائريين قبل أن يطير هذا الأخير إلى تونس لمباحثة الأمر مع نظيره الرّئيس التّونسي "الحبيب بورقيبة" في إطار الجبهة المشتركة لتحرير الشّمال الإفريقي من براثن الاستعمار الفرنسي، لا سيما وأنّ استقرار المنطقة بكاملها

مرهون بتسوية القضية الجزائرية بشكل عادل، وإنهاء الحرب بلا رجعة[44].

فسمع منهم، وفي اليوم الموالي، أي يوم 21 أكتوبر 1956م طار إلى تونس على أمل بأن يلحق به الوفد الجزائري في السّاعات المقبلة، حيث تمت التّرتيبات لمغادرة الوفد الجزائري من المغرب الأقصى في اتجاه تونس على متن إحدى الطّائرات الخاصة التّابعة لشركة "طيران الأطلس" (AIR ATLAS) التّي يمتلكها بعض رجال الأعمال الفرنسيّين باعتبار أنّ الشّركة المغربية للنّقل الجوّي لم تُنشأ بعد[45].

إلاّ أن ما لم يؤخذ بالحسبان هو التّدابير الأمنية لحماية زعماء الثّورة وعدم الاكتراث بعملية التّمويه والتّنكُّر في مثل هذه الحالات الحرجة لمخادعة أعضاء المخبرين، والجواسيس العاملين في المطارات المغربية لصالح" السّديك"، وما كانوا يقدمونه من خدمات جليلة للدّيوان العسكري التّابع للحاكم العام الفرنسي بالجزائر "روبير لاكوست" (Robert La Coste)[46]. فقد بيّنت الوثائق السّرية المكشوفة لاحقا بأنّ أحد الرّقباء المغاربة آنذاك، والذّي أصبح فيما بعد يُدعى بالنّقيب "أولفقير" هو من بلّغ المخابرات الفرنسية عن وجود زعماء الثّورة الخمسة في هذه الطّائرة[47].

وما أن بلغت هذه المعلومة الثّمينة الإدارة العسكرية الفرنسية بالجزائر، وتأكّدت "السّديك" من صحة المعلومة عبر قنواتها الخاصّة، حتّى سارعت إلى تعيّين اثنين من ضباطها السّامين هما "دو كورنو" و"برايف" لإعداد مخطط القرصنة الجوّية، وإعداد العدّة اللاّزمة لإرغام الطّائرة المستهدفة على الهبوط بمطار مدينة الجزائر العاصمة قصرا. فنفذَ هذان الرّجلان العملية بنجاح، وأُعتقل هناك الزّعماء الخمسة في ظروف أقلّ ما يقال عنها بأنّها سيئة للغاية، ثم حُوّلوا مباشرة إلى السّجن بفرنسا بعد استشارة رئيس الحكومة "غي مولي"، وموافقته على ذلك[48].

وصفوة القول، فإنّ هذه العملية الإجرامية قد أثارت ردود أفعال كثيرة، وأفضت إلى حدوث شقاق خطير في صفوف الحكومة الفرنسية نفسها، وأضطر "آلان سافري"* مسؤول الشّؤون المغربية، والشّؤون التّونسية بالحكومة إلى الاستقالة، احتجاجا منه على هذا العمل الشّنيع، فور إذاعة الخبر، وتم تعويضه "بموريس فور" [49]، وتهافتت الصّحافة الدّولية على نقل الخبر المفزع بكثير من الحيرة والذّهول عقبتها ضجة إعلامية هائلة.

ولم يكن الموقف المغربي أقلّ قلقا وسخطا عن ما أقدمت فرنسا على فعله بضيوفه الأشقاء، فسارع العاهل المغربي إلى تشكّيل وفد يترأسه ولي عهده، نجله "الحسن الثّاني" إلى جانب الوزير "البكاي"، والوزير" بلفرايج" لمقابلة الرّئيس الفرنسي "روبي كوتي" بغرض الإفراج عن الزّعماء الجزائريين المحتجزين، وعرض الملك المغربي رهن نفسه برفقة ولي عهده في مكانهم إن اقتضى الأمر، إلاّ أنّ الرّد الفرنسي كان الرّفض القاطع[50].

وعند هذا الحدّ تحرّك غضب الشّارع المغربي بقوّة، مُتّهما فرنسا بخرق سيادته الوطنية وتشوية سمعته أمام ضيوفه، والرّأي العام الدّولي، وعزم على الانتقام من فرنسا بطريقته الخاصّة، فكثّف من المظاهرات والاضطرابات، وراح يبحث عن الجالية الفرنسية هناك ويعدم أفرادها جهارا نهارا. فقُتل في ظرف أربعة (04) أيام فقط نحو ستين (60) فرنسيا في مدينة مكناس لوحدها[51]. وتوتّرت العلاقات المغربية - الفرنسية جرّاء ذلك إلى حدّ الانفصام. كما فقدت الحكومة المغربية جراء ذلك الكثير من الإعانات الفرنسية بسبب الحملة الإعلامية الشّرسة التّي خاضها ولي العهد المغربي "الحسن الثّاني" ضدّ مصالح المخابرات الفرنسية[52]. واضطر المغرب إلى تغيّير وجهته نحو

الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدته على دفع أجور موظفيه، وتسدّيد مستحقات مموّنيه[52].

5). اغتيال العلماء والمثقفين المتعاطفين مع الثّورة الجزائرية:

تعتبر الاغتيالات السّياسية، والتّصفيات الجسدية لأصحاب الرّأي السّديد، والأقلام النيّرة، إحدى الوسائل الخسيسة المألوفة في سياسة فرنسا لمكافحة الحركات التّحررية عبر مستعمراتها الإفريقية منذ أمد بعيد. ويمكننا الاستدلال على ذلك بسرد هذه النّماذج الحيّة، ولو بشكل خاطف جدّا، كاغتيال النّقابي التّونسي البارز "فرحات حشّاد"، شرّ قتلة في (04) ديسمبر (1952)م[53] ؛ واغتيال الصّحفي الفرنسي "لو ميكر دوبري" بتاريخ (11) جوان (1955)م لتعاطفه مع مطلب استقلال المغرب الأقصى[54] ؛ واغتيال زعيم الاتحاد الشّعبي للكاميرون "فليكس رولاند مومي"، مُفجّر الثّورة الاشتراكية في عمق القارّة الإفريقية بتاريخ (04) نوفمبر (1960)م بجونيف السّويسرية على يد أحد عناصر المخابرات الفرنسية، المندسّ له في هيئة صحفي أمريكي مزيّف اسمه "ويليام جيشيل"، متظاهرا بإعجابه بأفكار الثّوري الإفريقي، حيث عزمه على تناول وجبة خفيفة معًا في إحدى الفنادق السّويسرية الفخمة، واغتنام الفرصة لتبادل وجهات النّظر في قضايا التّحرّر عبر العالم، وفي

خضم ذلك الحديث تمكّن عون "السّديك" من دسّ له سُمًّا من نوع "الطّاليوم" الذّي لا ينفع معه أي تدخل علاجي عاجل، وكانت بذلك نهاية الرّجل[55]. والأكثر من ذلك اغتيال الزّعيم التّونسي "علال الفاسي"، رئيس حزب الاستقلال الذّي لقيَ حذفه هو الآخر على يد "السّديك" على حدّ اعتراف "نيكول آتيا" (Nicole Attia) ابنة الإرهابي الكبير "جو آتيا" (Jo Attia) في كتابها حول مذكرات والدها الخاصّة، حيث بيّنت كيف كان تجنيد والدها من طرف "السّديك" بداخل إحدى التّنظيمات الفرعية التّابعة "للسّديك" إداريا، والمستقلّة عنها ماليا بغرض تصفية علاّل الفاسي جسديا بفندق "محمد أبو العيش" بمدينة "تطوان" المغربية[56].

ولذلك ليس من الغرابة في شيء إذا ما قلنا أنّ حدّة الاغتيالات في الثّورة الجزائرية من هذا النّوع أكثر بكثير، لا سيما خلال السّنوات الأربع (04) الأخيرة من عمر الثّورة المظفّرة (1958 - 1962)م، ولعلّ من أثقلها وَقْعًا على الشّعب الجزائري بدون شك نشاطات منظمة الجيش السّري (OAS) الإرهابية التّي دخلت في تنفيذ مخطط جهنمي بعد فشل انقلاب جانفي (1960)م، وانقلاب أفريل (1961)م إلى انتقاء ضاحاياها من النّخبة الوطنية مرّة، ومن عامة الشّعب مرّة أخرى[57]. حيث

اتخذت من مدينتي وهران والجزائر العاصمة مسرحا لتنفيذ اغتيالاتها الإجرامية في واضح النّهار، إذ بلغ بها تطرّفها إلى حدّ محاربة أفراد الجيش والشّرطة الفرنسية المناهضة لعملها الإرهابي البائس[58].

فاغتالت الكثير من الجزائريين، وأصحاب الرأي الحرّ من الصّحفيّين، والمفكرين الأجانب[59]، ولعلّ من أبرزها تفخيخ سيارة بالقرب من أحد أسواق مدينة الجزائر العاصمة الآهلة بالأهالي خلال شهر رمضان المعظم، الموافق لشهر أفريل (1962)م وما خلّفته من قتلى وجرحى، ومعطوبين إلى الأبد [60]؛ وانفجار ميناء الجزائر في الثّاني ماي (1962)م الذّي خلّف اثنين وستين (62) ضحية، ومائة وعشر (110) جرحى؛ بل تصاعد عنف نشاطها خلال هذا الشّهر بمدينة وهران لدرجة عاد فيها اغتيال بين (10) و(50) جزائريا يوميا[61].

وقبل ذلك بقليل، وبالضّبط في (15) مارس (1962)م، أقدم بعض عناصر هذا التّنظيم على اغتيال ستة (06) مُوَجِّهين للمراكز الاجتماعية - التّربوية بمدينة الجزائر، كان من جملتهم الأديب الجزائري "مولود فرعون"، صاحب رواية "إبن

الفقير" المشهورة، والرّوائي الفرنسي "ألبار كامي" (Albert Camus)[62].

هذا إذن عن بعض عيّنات الاغتيالات الجبانة بداخل الوطن الجزائري، أمّا بخارجه فيمكن ذكر اغتيال المناضل السّياسي الجزائري "آيت الحسين" بتونس في (05) نوفمبر (1958)م على يد إحدى التّنظيمات الفرعية "للسّديك"[63] ؛ وكذا اغتيال العالم البلجيكي "لابيرش" في شهر جانفي عام (1960)م، حيث تحدث هذا العلامة قبل ذلك بثلاثة أشهر متعاطفا مع القضية الجزائرية العادلة، ومساندا شعبها الأبي في ضرورة استقلاله.

ففي يوم اغتياله كان العالم في بيته بـ " لييج" يتفحّص كتابا بعنوان "الغزو" من تأليف أحد أصدقائه الجزائريين، ألاَ وهو "حافظ كرامان"، وقد غرق العالم البلجيكي في مطالعة الكتاب بنهم، وشوق للاطلاع على حقائق ما يجري من فضائع بالجزائر إلى أن وصل الصّفحة المفخخة من الكتاب، فأقلبها، وانقلب بيته عليه معها، وسقط ميّتا من حينه، وسبب ذلك هو عدم انتباهه إلى عبارة كانت مكتوبة له في أوّل صفحة من الكتاب المشؤوم "هدية اليد الحمراء"[64]. فحسبنا قناعة بهذه النّماذج المتنوّعة.

6). التّعذيب والاستنطاق اللاّشرعي بالجزائر:

بيّنت الشّواهد الماديّة، وفي مقدّمتها آثار التّعذيب الجسدي والذّهني على المجاهدين، والمُستنطقين الجزائريين من طرف مصالح الأمن الفرنسي خلال الثّورة؛ وكذا الآثار المعمارية لمراكز التّعذيب المنتشرة هنا وهناك عبر التّراب الوطني، وفي مقدّمتها مراكز مدينة الجزائر العاصمة، شأن "دار سِزيني" (Villa Sesini)، و"دار أندوريا" (Villa Andria) على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك اعتراف الجلاّدين بما اقترفوه من تعذيب، وتنكيل في حق الشّعب الجزائري الصّامد، وما انجرّ عليه من أمراض عقلية، وأزمات نفسية لبعضهم(65). حيث لم يعد هؤلاء يفرّقون في تعاملاتهم مع الجزائريّين في تلك المراكز، ومع أبنائهم، وأفراد عائلاتهم في البيوت. كما بيّن ذلك الكاتب "فرانس فانون" في كتابه المشهور حول جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

وقد اعترف الجلاّد "بيير لوليب" في مذكراته الخاصة ساعة وجوده في صفوف المظليّين الفرنسيين، مُؤكّدا بأنّ التّعذيب قد كان وسيلة نظامية في استنطاق الجزائريين؛ وقد كان أخطر مراكز استنطاقهم هو "دار سيزيني" ذات الزّخرفة

الجميلة، الواقعة بأعالي مدينة الجزائر العاصمة، حيث كان جلاّدوها من أصل ألماني، مُتشبعين تماما بأساليب، وفنون التّعذيب النّازي، الذّي كانوا يعيدون ممارسته على الجزائريّين بالاشتراك مع أعضاء منظمة إرهابية كانت تنشط في منطقة "الألزاس" الحدودية بين فرنسا وألمانيا، وكان صاحب الدّار وهو المدعو بـ "الكابتن" عضوا فيها بعد تهيئة داره من دار ذات طراز معماري "مغربي مجدّد" إلى مركز تعذيب نازي حقيقي(66).

ثم يواصل حديثه عن كيفية تعلُّم المظليّين الفرنسيين أساليب التّنكيل بالأحياء من أولئك المرتزقة النّازيين فيقول: "تعوّد جنود المظليّين أصحاب القبّعات الخضراء على أساليب التّعذيب الحديث، شيئا، فشيئا بعدما كانوا في البداية يرتعشون لمشاهدة ذلك، حيث عادوا يمارسونه باستمتاع وتذوّق. وهناك فرقة ثانية من جنود المظليّين دائما ترتدي القبّعات الحمراء، تلقّت تدريبها في التّعذيب بمركز الفرز التّابع لمنطقة بوزريعة، وأصبحت تمارس ذلك في دار مهجورة غير مكتملة البناء،تقع بمقربة السّاحة العمومية بحيّ الأبيار القريب من العاصمة. وبين هذين الفريقين (فريق المظليّين أصحاب القبعات الخضراء، ونظرائهم أصحاب القبعات الحمراء، كانت تُجرى

المنافسات المُحتدمة الوطيس حول التفنّن في فضاعة التّعذيب، وكأنّهم يتبارون في مبارة كرة القدم"[67].

وبعدها ينتقل إلى وصف النّشاط اليومي للأشخاص القائمين على أعمال التّعذيب بداخل الدّار فيقول: كان الملازمون المسؤولون عن المركز، وضابط الصّف التّابع للمخابرات العسكرية، وجَلاَّدُو "الألزاس" المفتولو العضلات، يأتون كلّ يوم لقضاء عدّة ساعات في دار سِزيني لأداء واجباتهم المتعدّدة، ولا سيما في الأيام التّي يكثر فيها حشد المجاهدين الجزائريين بالدّار، ممّا يضطرهم الأمر إلى الاستعانة بشخصين، أو ثلاثة من أقسى وأصلب جنود المظليّين الاحتياطيّين. وللإشارة كانت الفرقة الخاصة التّابعة لفيلق المظليين ترتبط ببعضها بعضا،وتعمل جميعا تحت أوامر الكابتن، وتنفذ ما يُطلب منها في حضوره، وأمام عينه التّي لا تنام، والغريب أن هذا الكابتن مثقف،ولكنه مع الأسف الشّديد هو من المثقفين الذّين لا يشعرون بالآلام إذا كانت في غيره[68].

ويستمر بعد ذلك في سرد الكثير من التّفاصيل الأخرى بدءً من تركيبة أفواج الجلاّدين، حيث يقول بأنّ كلّ شخص

مُستنطق كان يتعاون عليه ثلاثة جلاّدين من الفرق الخاصة التّابعة للمظليّين، وأنّ معظمهم كان يدخّن السّجائر ساعة قيامهم بفنون التّنكيل والتعذيب المخيف إلى أن يصل به المطاف إلى وصف تمارين التّعذيب المفزع التّي يقشعرّ منها جلد الإنسان خوفا مرّة، ويندى لها جبينه من شدة الحياء مرّة ثانية*.

ومن حسن الحظّ أنّ هذه الدّار الجميلة على حدّ قول إيف كروريار(Yves Courriere) بدأت حياتها كإقامة عسكرية لمدّة وجيزة، ثم تحوّلت بعد بضعة أشهر من ذلك إلى مركز استنطاق رهيب، ويكفي ذكر اسمه على اللّسان لإثارة الرّعب والهلع في نفس السّامع لتُنهي عمرها بمركز للاستراحة[69].

وبدون مغادرة أعالي العاصمة نذكر أنموذجا ثانيا وأخيرا لمراكز الاستنطاق والتّعذيب، إنها دار أندريا (Villa Andria)، تلك الدّار التي نَمَا وترعرع في أحضانها الإرهاب المحتمي بالدّولة. وهو ما شجع على اختراع أسلوب جديد في التّعذيب على يد الجلاّد الفرنسي جان أوجي الذّي تغير اسمه إلى جان الملعقة (Jean La Cuillère)، نسبة إلى أسلوبه المبتكر في قلع عين الإنسان بملعقة الأكل العادية[70]. ومن المؤكّد أنّ ضحاياه الكثيرين من الجزائريين الذّين ما يزالون على قيد الحياة يتذكرون تقنيات ذلك بأدق التّفاصيل.

وقد أنشأ هذه الدّار المرعبة أحد المحامين الفرنسيّين البارزين في النّخبة السّياسية الفرنسية، ألا وهو بيار لو مارشون (Pierre Le Marchand)، المولود سنة (1926)م بفرنسا، والذّي دخل في أحضان السّياسة القذرة ابتداءً من عام (1948)م، ثم مشاركته للشّرطة في قمع المظاهرات الاحتجاجية التّي كان يقودها الفيلسوف "جان بول سارتر" عام (1956)م لصالح الثّورة الجزائرية، كما أسهم بنفسه في تصفيات كثيرة للجزائريين خلال حرب التّحرير[71]. وقد جعل لو مارشون من أحد نوادي رياضة الكاراتي بباريس مركزا لتجميع، وتدريب عملائه من الإرهابيين قبل نقلهم إلى الجزائر، وعيّن على إدارة ذلك النّادي عميلا يهوديا من أصل تونسي اسمه جيم الشّيخ وهو أحد أبطال هذه الرّياضة القتالية العنيفة[72].

فيما كان من أبرز عملائه في هذا العمل القذر الإرهابي الكبير كريستيون دافيد (Cristian David)، الذّي كان محلّ بحث من طرف الشّرطة الدّولية، والمخابرات الأمريكية لتورّطه في تهريب الحشيش، حيث كان تاريخ التحاقه بدار لو مارشون في الجزائر مستهلّ سنة (1961)م[73].

وفي عام (1966)م صدر كتاب بعنوان: أتهم لو ما رشون لصاحبه ألكسندر تيسلاتكوف أحد ضحايا هذه الدّار، كاشفا بذلك خفاياها المرعبة، ومبُينا فيه عمليات الاستنطاق الفضيع، الذّي ينتهي في نهاية الأمر بإعدام المستنطق، ودفنه في مقبرة جماعية بحديقة الدّار، كما يصوّر من خلاله أيضا لو ما رشون على أنّه أكبر إرهابي، وأنّه أحاط نفسه بحثالة السّفاحين المجرمين.

والأغرب من كلّ هذا طريقة القضاء على هذا المركز، ففي (29) جانفي (1962)م، وصلت من باريس صناديق تحمل آلات رقن باسم ميشيل لو ما رشون زوجة السّفاح المحامي للاستفادة بها في تلك الدّار. وعند وصولها تقدّم الحارس الشّخصي للمحامي السّفاح، وهو الإرهابي الكبير سيميو بيير من أول صندوق كان في متناوله بغرض فتحه، فحدث انفجار مرعب محى الدّار بكاملها من وجه الأرض، ومات في الحادث عشرون (20) شخصا منهم ثمانية (08) من عملاء لو مارشون الذّي قَدِم من باريس لمعاينة آثار الكارثة التّي حلّت بتنظيمه الإرهابي، ثم لحقت به زوجته من أجل إرجاع جثث عملاء زوجها الثّمانية (08) إلى فرنسا، وفهم لو ما رشون مضمون الرّسالة

فانسحب عن الأنظار[74]. وبقي السّؤال عالقا حول الجهة التّي أقدمت على هذا الفعل إلى الآن.

7). تخريب المنشآت القاعدية وحرق الإدارات ومجموعات الأرشيف الوطني:

عقب انتهاء مفاوضات "إيفيان" التّي جمعت الطّرف الفرنسي بنظيره الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (07) و(18) مارس (1962)م، تمّ الاتفاق بين الطّرفين ضمن ما أُتفق عليه الإعلان عن وقف إطلاق النّار ابتداءً من (19) مارس (1962)م، إيذانًا بذلك عن بداية المرحلة الانتقالية من (19) مارس إلى (05) جويلية (1962)م، بغرض السّماح للفرنسيّين مغادرة أرض الوطن، وتسلُّم الجزائريين مقاليد إدارتهم تدريجيا.

ففي مثل هذه الظّروف قرّرت منظمة الجيش السّري (OAS) انتهاج سياسة الأرض المحروقة التّي لا تبقي، ولا تذر، وراح جيشها يهدم المنشآت القاعدية، ويحرق الإدارات العمومية، وينهب كلّ ما يجده في طريقه، أو ما يفسده نكاية في الجزائريين، وكثّفوا من هجماتهم بقذائف "المورتي" العشوائية، وتفجير العبوات النّاسفة في كلّ مكان، وتفخيخ السّيارات في

الأماكن العامة، حتّى تحوّلت البلاد جرّاء ذلك إلى جحيم لا يطاق.

فقد قام في هذا الشأن عمود فقرها، وهو التّنظيم المعروف بـ "الدّالتَا" الذّي كان يترأسه الملازم "روجي دوقلدر" (Roger de Gueldre) إلى إحراق المكتبة الوطنية الجزائرية بتاريخ (07) جوان (1962)م، وإتلاف ستين (60) ألف مجلد من كتبها ومخطوطاتها النّفيسة[75]. وفي نفس الوقت تم احراق "المركز الوطني لأرشيف الهوية الشّخصية" (Le Fichier d'Identite Nationale)، التّابع لمصالح وزارة الدّاخلية. كما تمّ حرق دار بلدية وهران، ومكتبة البلدية بذات المدينة أيضا[76]. أما عن تخريب بقية المنشآت العمومية فحدّث ولا حرج، ويكفي التّذكير بسياسة الأرض المحروقة الآنفة الذّكر، وما تحمله من معانٍ.

خاتمة:

وصفوة القول، فإنّ الإحصائيات الدّقيقة تؤكّد من جهتها أنّ النّشاطات الإجرامية الفرنسية في حقّ الشّعب الجزائري وممتلكاته قد تضاعفت مرّات عديدة خلال الشّهور الأخيرة من عمر الثّورة، ففي شهر جانفي من عام (1962)م، سُجِّلت (801) عملية إجرامية، أسفرت على مقتل (555) ضحية، وجرح (990) آخر؛ وفي النّصف الأول من شهر فيفري الموالي (01 - 15)، سُجّلت 507 عملية إجرامية، أسفرت على مقتل 256 ضحية[77]. ممّا يفسّر بوضوح تعمّد إدارة العدوّ لخلط الأوراق مرّة أخرى.

هوامش البحث:

□ -سعد (فايزة)، سنوات الدّم .. تجربة الثّورة الجزائرية، نشر مطابع روز يوسف، القاهرة، 1989م، ص .32

2 - الكلونيل اسكوت: مذكرات الكلونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841م. تعريب وتعليق إسماعيل العربي. نشر الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1981م، ص 91.

❖ هو آخر أباطرة الجمهورية الفرنسية. وقد تَقلّد زمام الأمور في شهر أوت من عام 1830م، وتمت الإطاحة به في غضون عام 1845م من لدن الدّين ساعدوه على اعتلاء سُدّة الحكم أنفسهم. ومن المعالم التّاريخية المشيدة بالجزائر باسمه، والتّي ما تزال قائمة إلى الآن هناك "الجامع العتيق" بمدينة سطيف، المشيدة على شرف المعمرين الفرنسيّين والأوروبيّينن بين سنتي 1843م - 1845م.

3 - الكلونيل اسكوت، مصدر سابق، ص .101

4 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص .120

5 - نقلا عن: فايزة سعد، مرجع سابق، ص .120

6 - نفسه، ص 120.

7 - جوان جليبي، مرجع سابق، ص 177 - .178

8 - بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثّورة الجزائرية. نشر دار النّفائس، بيروت، الطّبعة الثّانية، 1986م، ص.133

9 - العلوي (مصطفى)، المهدي بن بركة للحقيقة والتّاريخ، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1984، ص .68

10 - نفسه، ص .69

11 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص .140

12 -مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .69

13 -فايزة سعد، مرجع سابق، ص .140

14 - مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .69

15 - جوان جليبي، مرجع سابق، ص 134 - .135

16 -حوار صحفي للمجاهد مهساس أحمد. منشور بـ جريدة "الخبر" اليومي، العدد الصّادر بتاريخ يوم الخميس 02 سبتمبر 1999م، ص19، عمود .1

17 -جوان جليبي، مرجع سابق، ص .135

18 - نفسه، ص .142

19 - مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص.62

20 - نفسه، ص .63

21 -نفسه، ص .63

22 -نفسه، ص .64

23 - نفسه، ص .64

24 - نفسه، ص 112 - .113

25 - نفسه، ص .59

26 - نفسه، ص .60

27 - نفسه، ص .65

28- Didier Epelbaum: « La longue traque d'Alois Brunner ». Dans: Historia, Revue mensuelle, Paris, numéro 589, Janvier, 1999, p16.

29 -المجلّة البحرية، فيفري 1958م، ص 243، نقلا عن: بسّام العسلي، مرجع سابق، ص 124.

30 - المجلّة البحرية، فيفري 1958م، ص 243، نقلا عن: بسّام العسلي، مرجع سابق، ص 124.

❖ أكثر تفاصيل عن عمليات القرصنة الفرنسية في مياه البحر الأبيض المتوسط بين (1956 - 1962)م، أنظر: بسام العسلي، مرجع سابق، ص123 - .132

31 - نفسه، ص .126

32 - نفسه، ص .126

33 - نفسه، ص .127

34 - نفسه، ص .125

35 - نفسه، ص 125.

يعني داخل مياه الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط الخارجة عن صلاحيات رجال الجمارك، وحرّاس الشّواطئ الفرنسيّين.

❖❖ يقصد تمديد حدود المياه الإقليمية الجزائرية في عرض المياه الدّولية بالمتوسط.

36 - بسام العسلي، مرجع سابق، ص .125

37 - نفسه، ص .134

38 - نفسه، ص .124

39 -نفسه، ص .128

40 - نفسه، ص 126 ، 128 - 129.

❖ يقصد شحنة الأسلحة المحتجزة على ظهر السّفينة.

41 - بسام العسلي، مرجع سابق، ص .130

42 - نفسه، ص .130

43 -جوان جليبي، مرجع سابق، ص 171.

❖ لقد عرفت الثّورة الجزائرية أربع مفاوضات سرية مع الحكومة الفرنسية على الأقل حيث كانت الأولى منها في عهد حكومة "غي مولي"، وبالضبط يوم 12 أفريل 1956م، كما سنرى بعض تفاصيلها في المتن بعد قليل. والثّانية في عهد حكومة "بورجيس مونري" شهر ماي 1957م، والثّالث في عهد " مولان" سنة 1960م. وأخيرا مفاوضات إيفيان المشهورة، والتّي انتهت رسميا بتاريخ 18 مارس 1962م. أكثر تفاصيل عن هذه المفاوضات أنظر:

44 - جوان جبيلي، مرجع سابق، ص 185 - 186.

45 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص 204 - 206.

46 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص .127

47 - نفسه، ، ص .127

48 - جوان جليبي، مرجع سابق، ص .171

49 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص .141
50 - عبد الرّحيم الورديغي، مرجع سابق، ص .68
51 - نفسه، ص .68
52 - مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .41
53 -عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق، ص 68.

❖ ولد "آلان سافري"بالجزائر عام 1918م. وأنهى دراساته العليا بمدرسة العلوم السّياسية بدرجة متفوق عام 1938م. وتمّ انتخابه سنة 1951م نائبا عاما. ولما شكّل "غي مولي" حكومته الاشتراكية استدعاه، وعيّنه أمينا لوزارة الخارجية في باديء الأمر، ثم وزيرا للشّؤون المغربية، والشّؤون التّونسية بشمال إفريقيا. ولكن عار القرصنة الجوية الآنفة الذّكر، حتّم عليه تبدئه ذمته أمام التّاريخ، فقدم استقالته، مُعللا ذلك بعدم إخطاره، واستشارته في الأمر قبل حدوثه بحكم المنصب الذّي كان يشغله.

وتفرغ منذ ذلك الحين إلى مناصرة القضية الجزائرية، ومناهضة السّياسة الاستعمارية المُنتهجة في الجزائر من قبل حكومته. وذلك عبر قنوات الأحزاب الاشتراكية الفرنسية. وفي عام 1958م زار الجزائر بوصفه رئيس قائمة انتخابية فرنسية - جزائرية، إلاّ أنه سرعان ما عاد إلى فرنسا، احتجاجا منه على الممارسات المفضوحة لعمليات التّزوير المنتهجة في تلك الانتخابات المزعومة. ليتفرّغ بعدها كُلّية للتأليف، حيث ألف كتابه المشهور عن الثّورة الجزائرية المعنون بـ "ثورة الجزائر". والذّي عرّ به نخلة علاس، ونشر بدمشق عام 1961م ضمن سلسلة الثّقافة العسكرية.

54 - عبد الرّحيم الورديغي، مرجع سابق، ص .68
55 - نفسه، ص .69
56 -نفسه، ص .70
57 -مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .41
58 -عبد الرحيم الورديغي، مرجع سابق، ص .70

59 - مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .51

60 - نفسه، ص .42

61 -نفسه، ص .58

62 - نفسه، ص 53 - .54

63 -جوان جليبي، مرجع سابق، ص 222 - .225

64 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص .220

65 - الدّيب (فتحي)، عبد النّاصر وثورة الجزائر، نشر دار المستقبل العربي، القاهرة، الطّبعة الأولى،1984م، ص .527

66- Ben Jamin (Stora) et Akam (Ellyas), les 100 portes des Maghreb l'Algérie le Maroc la Tunisie trois voies singulières pour allier islam et Modernité .Editions de l'atelier, Paris /Editions Dahlab, Alger, 1999, p 246.

67- Ibid, p 246.

68 -مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .42

69 - Ben Jamin, op.cit, p 246.

70 -مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص .66

71 - تشير أحد وثائق الأرشيف العسكري الفرنسي، المحفوظة حاليا بمركز الأرشيف التّاريخي للجيش الفرنسي، تحت رقم القيد 37470 إلى بقديم رقم 1038 عسكري فرنسي أقدم على الانتحار، أو وفاته بمرض جرّاء خدمته العسكرية أثناء ثورة التّحرير، أنظر: طلاس والعسلي، مرجع سابق، ص 652. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على هول الصّدمة لما عاينوه من مظاهر التّعذيب والتّنكيل الفضيع بأفراد الشّعب الجزائري الأعزل.

72 - نقلا عن فايزة سعد، مرجع سابق، ص .247

73 - نفسه، ص .247

74 - فايزة سعد، مرجع سابق، ص 248.

أكثر تفاصيل عن أنواع التّعذيب والتنكيل بالمستنطقين الجزائريين، وبما فيها التّصرفات المخلّة بالحياء، أنظر المرجع نفسه، ص 248 - .249

75- Gourriere (Yves), La guerre d'Algérie le temps des léopards, Editions Rahma, Alger, 1993, p 286.

76 -مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص 118.

77 - نفسه، ص 117.

78 - نفسه، ص 117.

79 - نفسه، ص 117.

80 - نفسه، ص 120.

81- Ben Jamin, op.cit, p 247.

82- Ibid, p 247.

83-Ibid, p 247.